تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية 2011 . 2023

أ. يوسف خليفة يوسف ناعم
جامعة نالوت – كلية التربية كاباو

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية منذ بداية الأزمة الليبية عقب الانتفاضة في 17 فبراير 2011 م وسقوط نظام معمر القذافي والتي فجرت معها أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وصحية الى سنة 2023 م ، فبعد لحظات من اعلان مقتل العقيد معمر القذافي في مدينة سرت وسط ليبيا بدأ الانفلات الأمني والفوضى يعمان كل البلاد وشكل الانفلات الأمني التحدي الأكبر الذى كان يواجه الحكومات الليبية المتعاقبة ، وذلك بسب وقوع الأسلحة بأيدي المواطنين بشكل عشوائي ، وانتشار ظاهرة السرقة ،وجرائم القتل والاعتداءات وتخريب الممتلكات العامة والخاصة ، والخروج عن القانون والانفلات من العقاب، وانتشار ظاهرة التهريب من تهريب المحروقات وغيرها ، والهجرة غير الشرعية ،وعدم وجود جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد ، وقد تناول المبحث الأول الانقسام السياسي الليبي حيث شهدت ليبيا انقسام سياسي حاد في المؤسسات السيادية بعد انتخابات مجلس النواب في 25 يونيو2014م جاء هذا وليبيا تعيش مرحلة انتقالية التي أعقبت سقوط نظام معمر القذافي عام 2011 التي اتصفت بالضعف في الثقافة المدنية ، والصراع بين الاطراف السياسية المختلفة نظر للتوجهات السياسية المختلفة وتأزيم الوضع الليبي وتعقيده أكثر مما هو عليه ، اما

المبحث الثاني فقد تناول تداعيات الانقسام على السياسة الخارجية الليبية ، لقد كان للانقسام السياسي بين الاطراف الليبية أثر كبير على ادارة السياسة الخارجية الليبية بين الدول ، حيث انجرفت ليبيا في صراعات سياسية اقليمية ودولية وكانت تداعيات الانقسام السياسي والدول المجاورة وغير المجاورة سلبيا على الدولة الليبية في عدم تعزيز أمنها الوطني ، كما عانت السياسة الخارجية الليبية الفتور في رعاية وتطوير مصالحها الوطنية المباشرة نتيجة التدخلات السياسية الخارجية فجل تلك السياسات الداخلية والخارجية بين ابناء الوطن أوقعت ليبيا في معاناة وفي افق ضيق بسبب الطمع والصراع على السلطة وهذا اذى لدخول البلاد في ازمات وعقوبات سياسية واقتصادية من الخارج اضف على ذلك الانفلات الأمني ودخول المرتزقة والتدخل التركي في ترسيم الحدود والجريمة المنظمة فكل هذه المتغيرات التي طرت في الساحة الليبية جاءت بعد أحداث فبراير 2011 ، اما المبحث الثالث فقد تناول آفاق الخروج من الازمة الليبية حيث تعمل منظمة الامم المتحدة في ليبيا منذ عام 2012م ومن خلال المبعوثين جهودا كبيرة على مستوى العواصم العالمية لجمع الليبيين ، على قاعدة دستورية توافقية للذهاب الى انتخابات تشريعية ورئاسية تنهى الأزمة الليبية من خلال التقارب بين البرلمان ومجلس الدولة الممثلان في جولات المشاورات في كل المفاوضات الليبية وخلصت الدراسة الى بعض التوصيات .

1 . أهمية توحيد الجهود الليبية والدولية للمحافظة على العملية السياسية السلمية والاتفاق السياسي على اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أقرب الآجال.

2. تحمل كل الأطراف السياسية الليبية مسؤولية حفظ وحدة الدولة الليبية والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية، او جغرافية، او قبلية، او جهوية، لتجنب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق وحدة التراب الليبي.

3. توقف الاطراف الاقليمية والدولية عن دعم أطراف الأزمة الليبية بالسلاح والعتاد وسحب كافة القواعد والجنود الاجانب داخل الأراضي الليبية، والدفع باتجاه انجاح العملية السياسية من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية تلبي طموحات الشعب الليبي.

المقدمة:

بعد مضى عدة سنوات من انهيار نظام معمر القذافي وسقوطه في 2011 م ومع صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973م الخاص بحماية المدنيين عملت دول حلف الناتو على تدمير قوات الجيش الليبي والمؤسسات الشرطية والأمنية، والبنية التحية، والممتلكات الخاصة، والعامة.

اصدار الاعلان الدستوري في أغسطس 2011 م من قبل المجلس الانتقالي ومع مرو السنوات لم تعمل الحكومات المتعاقبة في ليبيا بداية من المجلس الانتقالي الليبي الى اعادة بناء أجهزة الجيش والشرطة والاستخبارات بشكل جيد، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو حالة الفوضى والصراع التي تعيشها البلاد، وكذلك محاولة جماعات معينة عرقلة قيام هذه الأجهزة وترك البلاد في الفوضى الأمنية.

فبعد لحظات من اعلان مقتل العقيد معمر القذافي في مدينة سرت وسط ليبيا بدأ الانفلات الأمني والفوضى يعمان كل البلاد وشكل الانفلات الأمني التحدي الأكبر الذى كان يواجه الحكومات الليبية المتعاقبة، وذلك بسب وقوع الأسلحة بأيدي المواطنين بشكل عشوائي، وانتشار ظاهرة السرقة، وجرائم القتل والاعتداءات وتخريب الممتلكات العامة والخاصة، والخروج عن القانون والانفلات من العقاب، وانتشار ظاهرة التهريب من تهريب المحروقات وغيرها، والهجرة غير الشرعية، وعدم وجود جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد.

في ظل هذه الفوضى ظهرت تداعيات أخرى هي الانقسام السياسي أو الحكومي في

مؤسسات الدولة الليبية وهناك ايضا العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تمس الأمن الوطني الليبي بشكل مباشر بسبب تدخل بعض الدول الاقليمية والدولية منها مصر وتركيا وغيرها في شؤون البلاد سياسيا واقتصاديا وأمنيا واجتماعيا ، مما أثرت هذه العوامل على ادارة البلاد حيث انجرفت البلاد في صراعات سياسية اقليمية ودولية وكل هذه التداعيات كانت لها آثار سلبية في عدم تعزيز أمنها الوطني ودخلت البلاد في أزمات وصراعات سياسية وحتي عسكرية كما حدث في 2011م وكذلك 2014 وايضا في 2019 .

لقد شكل غياب الحكومة الليبية القوية وعدم وجود سلطة مركزية الى انتشار المليشيات المسلحة بمختلف انواعها من دينية وعرقية وعسكرية خاصة في الغرب الليبي مما يشير الى عجز الحكومة في فرض هيبتها على البلاد بسبب ضعف مؤسساته الأمنية.

لقد دخلت ليبيا وأمنها الوطني مرحلة خطيرة وحرجة ودقيقة وربما في أضعف حالاته بسبب عدم تمكن الدولة من فرض سيطرتها على الحدود البرية والبحرية ووجود حكومتان تتنافس السلطة حكومة في الشرق وحكومة في الغرب، ومن ثم تقصى انعكاساتها على سياسة ليبيا الخارجية وتأتي أهمية الموضوع من أهمية الدولة الليبية الاستراتيجية وخطورة أزمة الانقسامات التي خلقت محاور سياسية خارجية متباينة حالت دون التوصل لتسوية سياسية لحكم ليبيا.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من كونها تركز على أحد أهم قضايا الازمة الليبية، وهي الانقسام السياسي وتأثره على السياسة الخارجية الليبية التي تعد من أهم التحديات التي تواجه الدولة الليبية، وتؤثر على استقرارها بطريقة سلبية، لأنها تمثل جزءا

جوهريا في منظومة الأمن الوطني الليبي.

أولا- من الناجية العلمية (الأهمية النظرية):

ترصد أكبر المعضلات والمشاكل التي تواجه الدولة الليبية الا وهي مشكلة الانقسام السياسي والتي تؤثر سلبا على وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا- من الناحية العملية (الأهمية التطبيقية):

1- دراسة الإطار القانوني والدولي للحد من هذه الازمة والأخذ بها كمرجع يستفيد منه الباحثون في المستقبل بذات المجال..

2- تقديم النصيحة والمشورة للقادة السياسيين حول آثار هذه المشكلة على الأمن الوطني في ليبيا.

3. الوصول الى حلول جذرية والأخذ بها كمرجع يستفذ منه الباحثين في المستقبل.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التاريخي التحليلي وجمع المعلومات وذلك لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الموضوع محل الدراسة.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها.

1. الكشف عن اثار الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية.
2. التعرف على التغيرات الحاصلة في النظام السياسي الليبي.
3. معرفة أهم المعوقات التي واجهت الحكومات المتعاقبة.

. مشكلة الدراسة

فرضت معطيات الوضع الداخلي والخارجي على ليبيا بعد سقوط النظام السابق 2011 الى يومنا هذا تحديات كبيرة منها الانقسام السياسي أثرت على مكانة السياسة

الخارجية الليبية بين دول العالم وفي المنظمات الدولية والاقليمية ومن هذ المنطلق، فانه لابد من طرح اشكالية رئيسية لهذه الدراسة وهي كمائلي:

ماهي تداعيات الانقسام السياسي في ليبيا على السياسة الخارجية الليبية؟

فرضية الدراسة:

ان حالة الانقسام السياسي وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا بعد احداث 2011 انعكس ذلك سلبا على السياسة الخارجية الليبية وأضعفت من الدور الليبي في المحيط الخارجي.

. حدود الدراسة

1. الحدود الزمنية

تنحصر الدراسة في الفترة من 2011 تاريخ الى عام 2023 وهي الفترة التي تم اختيار فيها هذا الموضوع.

2. الحدود المكانية

تنحصر الدراسة في دراسة قضية الانقسام الحكومي في دولة ليبيا.

التعريفات الإجرائية المستخدمة في الدراسة

1. السياسة الخارجية الليبية.

هي مجموعة الافعال والاجراءات التي تتخذها الدولة الليبية في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية بالدرجة الاولى.

2. الانقسام السياسي الليبي.

بعد انتخابات مجلس النواب ومنذ عام 2014 م عانت ليبيا من انقسام حاد حيث تتنافس حكومتان على حكم البلاد فهناك حكومة الوحدة الوطنية في الغرب والحكومة الليبية في الشرق الليبي.

3. الدبلوماسية الليبية:

هي أداة تقوم بتنفيذ قرارات السياسة الخارجية الليبية اتجاه الدول الاخرى.

الدراسات السابقة:

من خلال مراجعة الادبيات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة الحالية تبين ان هناك دراسات كثيرة تتعلق بموضوع هذه الدراسة وسنورد بعض من هذه الدراسات التي لها صلة بالدراسة الحالية

1. جمال الدين عبد الرحمن يسن رستم، الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية (2011. 2023) مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، مارس 2024.

2. أبوبكر خليفة أبوبكر أبو جرادة، صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية 1969. 2023، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2024.

تقسيمات الدراسة:

المقدمة:

. المبحث الاول: الانقسام السياسي الليبي

. المبحث الثاني: تداعيات الانقسام على السياسة الخارجية الليبية

. المبحث الثالث: آفاق الخروج من الازمة الليبية

. الخاتمة

. المراجع

. المبحث الاول: الانقسام السياسي الليبي

شهدت ليبيا انقسام سياسي حاد في المؤسسات السيادية بعد انتخابات مجلس النواب في 25 يونيو 2014م جاء هذا وليبيا تعيش مرحلة انتقالية التي أعقبت سقوط

نظام معمر القذافي عام 2011 التي اتصفت بالضعف في الثقافة المدنية، والصراع بين الاطراف السياسية المختلفة نظر للتوجهات السياسية المختلفة وتأزيم الوضع الليبي وتعقيده أكثر مما هو عليه.

ونتيجة لعدم وجود مؤسسات وتنظيمات سياسية قوية يمكنها مواجهة التحديات القائمة ساعد هذا الوضع الى زيادة التوتر بين الاطراف السياسية، كما أن احتدام الصراعات والانقسامات الداخلية أدى الى وجود حالة من الضبابية والغموض صاحبة المرحلة الانتقالية، وجعلتها غير واضحة المعالم؛ نتيجة لتضارب استراتيجيات الفاعلين وتناقض أهدافهم ، واختلاف الطبيعة البنيوية للتكوينات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعد من أهم محددات العملية السياسية في أي بلد .[1]

أسهمت الأحداث التي شهدتها ليبيا الي زيادة بروز دور ما يسمى الجماعات الاسلامية على المستوى المحلي منذ فترة انطلاق الاحتجاجات عام 2011 ، وحتي اقامة أول انتخابات برلمانية في ليبيا في 7يوليو 2012 م التي نتج عنها أول سلطة تشريعية منتخبة تمثلت في المؤتمر الوطني العام ، واستمر الصراع المحتدم الذى خلف حالة من الفوضى والانسداد السياسي في ليبيا بين القوى السياسية المختلفة ، وما زاد من تأزيم الأوضاع السياسية وتعقيدها هو حدوث العملية العسكرية في المنطقة الشرقية التي سميت بعملية الكرامة التي قادها الجنرال خليفة حفتر ضد الجماعات الاسلامية المتمثلة في جماعة أنصار الشريعة والاخوان المسلمين وغيرها من الجماعات السياسية الأخرى التي يتهمها أنصار عملية الكرامة بأنها جماعات

[1]. أحمد تهامي عبدالحي، ادارة المرحلة الانتقالية بين استراتيجيات الفاعلين وتحديات الواقع دراسة تقويمية لتجربة دول الربيع العربي، جامعة الاسكندرية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 2 العد 4 يونيو 2007 ، ص 9 .

تحمل أفكار متطرفة وخطيرة وهي تقف وراء حملة الاغتيالات والتفجيرات التي طالت ضباط الجيش الليبي في المنطقة الشرقية .[2]

في خضم هذه الظروف الصعبة والحساسة التي تمر بها ليبيا في تلك الفترة تم اجراء الانتخابات التشريعية الثانية لانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد في 25يونيو 2014 م ، والتي نتج عنها فوز التيار المدني والليبرالي على حساب التيار الاسلامي الذى كانت نسبة تمثيله ضعيفة ، فخسارة التيار الاسلامي في تلك الانتخابات زادت الوضع تأزما وتعقيدا ، ما جعل من الأزمة الليبية تأخذ منحنى خطيرا اخر أدى الى قيام الصدام المسلح على الأرض ، فقد استشعر ما يعرف بالتيار الاسلامي حقيقة خسارة الانتخابات في السلطة التشريعية الجديدة وفي يوم 13يونيو 2014 تم الاعلان عن انطلاق عملية عسكرية سميت بفجر ليبيا كرد فعل على خسارة انتخابات البرلمان الجديد وعلى عملية الكرامة التي أطلقها الجنرال العسكري خليفة حفتر في بنغازي التي يرى فيها التيار الاسلامي أنها جاءت لإعادة حكم العسكر في البلاد ما كلف ليبيا جراء هذه الحرب خسارة في مطار طرابلس الدولي الذى تعرض للدمار والحرق والتخريب ، ناهيك عن الضرر الاقتصادي والاجتماعي الناتج عن تلك الأزمة .[3]

في ظل هذه الظروف الصعبة وما زاد الوضع تعقيدا على ما هو عليه هو سيطرة قوات مسلحة تابعة لعملية فجر ليبيا على زمام الأمور في طرابلس، وطرد كل التشكيلات الموالية لعملية الكرامة في العاصمة طرابلس، وقد أثار حكم المحكمة الدستورية بالمحكمة العليا الليبية التي قضت فيه بحل مجلس النواب الجديد وبطلان

[2] . المرجع السابق ص10.

[3] . عبدالرزاق العرادي، عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها صفحات من وقائع الثورة المضادة ، الدوحة : منشورات مركز الجزيرة للدراسات 2021، ص 9.

جلساته الذى اثار جدل واسعا بين القانونين ، الذين انقسموا الى فريقين فريق أيد واخر رفض الحكم معللين ذلك بأن شرعية مجلس النواب التي أتت من خلال صناديق الاقتراع لا تمس من خلال حكم المحكمة .

فبين كل هذه التجاذبات السياسية والقانونية أصبح الوضع الليبي غير واضح المعالم من خلال الانقسام الكبير الحاصل في المؤسسات الحكومية مما جعل ليبيا تعيش في أزمة شرعية هذه المؤسسات الأمر الذى أدى الى وجود سلطتين تشريعيتين واحدة في الشرق وأخرى في الغرب ، وكذلك حكومة في الشرق وأخرى في الغرب وفي ظل هذه الفوضى عمت الدولة اقتتال وصراع من اجل المصالح وما زاد الامر تعقيدا التدخل الخارجي من بعض القوى الاقليمية والدولية حيث حاولت هذه القوى الخارجية دعم كل طرف من هذه الاطراف المتصارعة ، وقد أثر هذا الوضع بالسلب على عمل مؤسسات الدولة والحياة المعيشية للمواطن .[4]

لقد شكلت تلك الفوضى والفراغ الذي شهدته البلاد فرصة كبيرة لدخول الجماعات الارهابية الى ليبيا ففي العام 2016 أعلن تنظيم داعش الارهابي سيطرته على كل مدينة سرت الليبية التي تقع وسط ليبيا، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية الى التدخل لضرب مواقع هذا التنظيم بطلب من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق التي تتخدد من طرابلس مقر لها.

لقد أسهم الصراع والانقسام والتنافس بين القوى الداخلية والخارجية المحركة للصراع في البلاد الى تشتت الدولة وانقسام مؤسساتها وانتشار الفراغ الأمني والسياسي الذي نجم عنه انتشار للتشكيلات المسلحة المختلفة التوجهات والأفكار ومنها لها علاقات

[4] . تقرير لجنة الخبراء المقدم للأمين العام للأمم المتحدة رقم 2015س128يوم 23 فبراير 2020.

خارجية وتتلقى دعم مادي وبالسلاح وتفرض الشروط على الحكومات المتعاقبة على السلطة في ليبيا.

وما زاد في تعقيد الوضع الليبي العملية العسكرية التي قادها الجنرال خليفة حفتر يوم 4 أبريل 2019 تحت اسم طوفان الكرامة لتحرير العاصمة طرابلس من المليشيات والتشكيلات المسلحة، واستجابة لتلبية نداءات أهالي العاصمة ، وقد أحدث هذه الأزمة عام 2019 تغيرات وتحولات كبيرة في التحالفات والتركيبات السياسية في ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي وقد وفرت الدول الداعمة لقيادات عملية الكرامة ، دعم دبلوماسي وعسكري واستخباراتي ،وما ان بدأت العمليات العسكرية على تخوم مدينة طرابلس حتي بدأ التدخل الخارجي في الأزمة الليبية يظهر للعلن شيئا فشيئا يزداد بشكل كبير ، ما جعل من الأوضاع تزداد تأزما وتعقيدا خاصة بعدما استعاذت حكومة الوفاق بالتدخل التركي ضد هجوم قوات القيادة العامة بقيادة الجنرال خليفة حفتر الذى كاد أن ينهى وجودها .[5]

بعد فشل الهجوم الذى قاده الجنرال خليفة حفتر على طرابلس بعد تدخل الدعم التركي لحكومة الوفاق بدأت مفاوضات بمنتجع بوزنيقة في ضواحي العاصمة المغربية جولة جديدة من المحادثات بين وفدين من طرفي الأزمة في ليبيا مخصصة لمواصلة النقاش حول المناصب السيادية يشارك في المحادثات ممثلون عن البرلمان والمجلس الاعلى للدولة الى حل يرضى كل الاطراف السياسية

المبحث الثاني: تداعيات الانقسام على السياسة الخارجية الليبية

السياسة الخارجية هي السياسة التي يصوتها الممثلون الرسميون، أو الأشخاص

[5] . وليد عيسي علي عبد الرحمن، أثر التدخل الخارجي على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، 2023، ص 35 .

المخولون باتخاذ القرارات الملزمة، وفي الدول فان هؤلاء الأشخاص يشملون رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، وغيرهم من الأشخاص الذين يعملون رسميا في مجال السياسة ويتحدون باسم الدولة.[6]

فالسياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، قد تكون نتيجة لظروف بيئية داخلية أملتها الظروف البيئية المحيطة، أو أنها قد تكون نتيجة لرد فعل لعوامل بيئية خارجية فرضتها أو تفرضها الظروف البيئية الخارجية، وتعكس السياسة الخارجية لأي دولة ما وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف الدولية، ويتم ترجمتها الى أرض الواقع عن طريق القنوات والأجهزة الدبلوماسية.[7]

لقد كان للانقسام السياسي بين الاطراف الليبية أثر كبير على ادارة السياسة الخارجية الليبية بين الدول ، حيث انجرفت ليبيا في صراعات سياسية اقليمية ودولية وكانت تداعيات الانقسام السياسي والدول المجاورة وغير المجاورة سلبيا على الدولة الليبية في عدم تعزيز أمنها الوطني ، كما عانت السياسة الخارجية الليبية الفتور في رعاية وتطوير مصالحها الوطنية المباشرة نتيجة التدخلات السياسية الخارجية فجل تلك السياسات الداخلية والخارجية بين ابناء الوطن أوقعت ليبيا في معاناة وفي افق ضيق بسبب الطمع والصراع على السلطة وهذا اذى لدخول البلاد في ازمات وعقوبات سياسية واقتصادية من الخارج اضف على ذلك الانفلات الأمني ودخول المرتزقة والتدخل التركي في ترسيم الحدود والجريمة المنظمة فكل هذه المتغيرات التي طرت

[6] . . محمد السيد سليم، حليل السياسة الخارجية، (منشورات مكتبة النهضة، القاهرة، 1998) ص 139.

[7] . مصطفي عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة، (منشورة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، سرت، 1996) ص 113.

في الساحة الليبية جاءت بعد أحداث فبراير 2011. [8]

فمنذ عام 2011 م والمجتمع الليبي وهو يعيش في حالة من الفوضى والانقسام وتشتت وفقدان القدرة على تحديد المسار ويمكن ملاحظة ذلك ففي ليبيا مؤسستان تشريعيتان المجلس الأعلى للدولة وكذلك مجلس النواب المنتخب ، كذلك حكومتان حكومة منبثقة عن المجلس الرئاسي وحكومة منبثقة عن مجلس النواب ، كذلك يوجد جيشان جيش يتبع المجلس الرئاسي وجيش يتبع مجلس النواب وكذا كل القطاعات والأجهزة الادارية والمالية وهناك انقسام أيديولوجي فهناك تيارات الاسلام السياسي مثل جماعة الاخوان المسلمين وتيارات مدنية وكذلك انقسام اداري بين مؤيدين لا قامة النظام الفيدرالي ونظام الدولة الموحدة . [9]

ومن تداعيات الانقسام السياسي الحاصل في ليبيا على سياستها الخارجية فقد حاولت الدبلوماسية الليبية رغم كل هذه التحديات الخارجية وضعف الادارة ان تلعب دورا بارزا في اعادة الاستقرار نوعا ما للدولة حيث ساهمت الدبلوماسية الليبية في ارجاع الأمن الوطني نسبيا وذلك من خلال محاولات تقليل الهجرة غير الشرعية وترحيل الاجانب من ليبيا خلال المساعي والاتفاقيات المبرمة مع الدول ، كما حاولت الدبلوماسية القضاء على الجريمة المنظمة بين الحدود الليبية والدول المجاورة خاصة الجنوبية منها .

أن الازمات السياسية التي شهدتها ليبيا في الفترة من عام 2011 م وحتي

[8] . حسين محمد حسين الغزاوي، الدبلوماسية الليبية وأثرها على تعزيز الأمن الوطني الليبي خلال (2011. 2020، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، 2022، ص 1.

[9] . يحيى الضاوي سلحب ، الطريق الى الجمهورية نظام سياسي لمجتمع سليم ، (منشورات مركز دعم القرار ، طرابلس، 2017) ص 95 .

العام 2023م الدور الأبرز في حدوث انقسام سياسي خطير على السياسة الخارجية الليبية نتج عن زيادة تأزيم الأوضاع وتعقيدها وأزمات سياسية حادة بين الليبيين ، وأدت الى ضعف الدولة الليبية وحدوث انقسام حاد في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة حتي كادت أن تؤدى الى انهيار الدولة ومؤسساتها ، وعمل الانقسام السياسي ايضا على زيادة الصراعات الاقليمية والدولية على الأراضي الليبية ، ما نتج خروج الأمر من يد الليبيين ، وجعله مرتهنا بمدى توافق الدول الخارجية المتدخلة في الشأن الليبي .[10]

هناك العديد من المؤسسات الحكومية التي تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الليبي من بينها:

1. مجلس النواب الليبي:

يعتبر مجلس النواب المؤسسة التشريعية المنتخبة في ليبيا ويتمتع بصلاحيات واسعة في صنع القرارات السياسية الداخلية والخارجية للدولة الليبية بالنسبة للقرار السياسي الخارجي ومن صلاحياته الموافقة على السياسات الخارجية والتصويت عيها داخل المجلس والمشاركة في المفاوضات والمؤتمرات الدولية من خلال تشكيل وفود تمثل المجلس ، ويمارس مجلس النواب ايضا الرقابة والمراقبة على السياسة الخارجية للدولة من خلال مراجعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ، وكذلك التعاون البرلماني الدولي من خلال توطيد التعاون البرلماني مع البرلمانات الأخرى حول

[10] . . وليد عيسي علي عبدالرحمن، أثر التدخل الخارجي على الأمن القومي الليبي، مرجع سابق ذكره ، ص 45 .

العالم وتبادل الخبرات والتجارب معهم .[11]

2. المجلس الرئاسي:

يلعب المجلس الرئاسي دورا رئيسيا في صنع القرارات السياسية الخارجية للدولة الليبية، ويمكن أن يشمل دورا المجلس الرئاسي مجموعة واسعة من المسؤوليات، مثل وضع السياسات الخارجية واتخاذ القرارات المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية والتعاون الاقليمي والدولي ويتمتع المجلس الرئاسي بعدة صلاحيات منها تمثيل ليبيا في الشؤون الدولية والقمم الدولية، وصياغة السياسات الخارجية للدولة وتحديد الاهداف في العلاقات الدولية.

والتفاوض لتوقيع الاتفاقيات الدولية مع الدول والمنظمات الدولية.[12]

3. حكومة الوحدة الوطنية.

تعمل حكومة الوحدة الوطنية رغم سحب الثقة منها من قبل مجلس النواب لكنها حكومة أمر واقع على انهاء الانقسام السياسي وتمتلك عدة صلاحيات منها تمثيل ليبيا في المنظمات الدولية وتوقيع الاتفاقيات الدولية وادارة العلاقات الدبلوماسية والدفاع عن مصالح ليبيا في الخارج.

. المبحث الثالث: مستقبل الازمة الليبية في ظل ازدواجية السلطة.

تعمل منظمة الامم المتحدة في ليبيا منذ عام 2012 م ومن خلال المبعوثة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة جهودا على مستوى العواصم العالمية لجمع الليبيين، على قاعدة دستورية توافقية للذهاب الى انتخابات تشريعية ورئاسية تنهى الأزمة الليبية

[11]. أبوبكر خليفة أبوجرادة، صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية 1969. 2023، منشورات مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، 2024، ص ص 10. 11

[12] المرجع السابق ص11

من خلال التقارب بين البرلمان ومجلس الدولة الممثلان في جولات المشاورات في كل المفاوضات الليبية.

لقد سببت الانقسامات السياسية والصراعات التي أصابت ليبيا، وتنافس الأطراف الليبية المتناحرة على الشرعية والسيطرة على حكم البلاد أوضاع معيشة صعبة على المواطن الليبي، و قدمت الأمم المتحدة جهود كبيرة لتوحيد الاطراف المتناحرة حكومة الوحدة الوطنية في الغرب ، والحكومة الليبية في الشرق ،وشكلت الجهود الدولية وخاصة منظمة الأمم المتحدة بالعمل مع الفرقاء الليبيين حول اعادة الاستقرار لليبيا وذلك بدعم يفضى الى تحول حقيقي نحو سياسة تشمل عملية سياسية انتقالية تشارك فيه كل قطاعات المجتمع الليبي .[13]

تسبب الانقسام السياسي الليبي في عدد من التداعيات التي من المرجح أن تستمر خلال الفترة القادمة طالما استمرت ازدواجية السلطة والتي يتمثل أبرزها الصراع على الموارد حيث في دولة نفطية مثل ليبيا، وفي ظل ملامح الصراع السياسي الحالي تنعكس تلك المعطيات على الوضع المعيش في صورة أزمات مستمرة في متطلبات الحياة اليومية للمواطن كالنقص في بعض الخدمات الاساسية وتردى وضعف بعض الخدمات واشكاليات التمثيل الخارجي للدولة الليبية في المنظمات والمحافل الدولية.[14]

لقد غرقت ليبيا في فوضى سياسية وأمنية منذ ثلاثة عشر عاما، حيث يحكم الدولة التي تشهد أعمال عنف وانقسامات حكومتان متنافستان احداهما في طرابلس

[13] . محمد امحمد ابوزيد، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط ، 2019 ، ص ص 92 . 93 .

[14] . خالد خميس السحاتي، مستقبل الأزمة الليبية في ظل ازدواجية السلطة، منشورات مركز المعلومات ودعم القرار، 29يناير 2023.

العاصمة التي سحب منها مجلس النواب الثقة وأخرى معقلها في بنغازي في الشرق الليبي وهي مكلفة من مجلس النواب ومدعومة من القيادة العامة للجيش الليبي.

يبدو ان هناك بوادر فرص تسوية الازمة السياسية والأمنية الليبية من خلال الدعوة الى المصالحة الليبية الشاملة والدائمة تلك المصالحة التي تحظى بدعم كبير من أطراف الأزمة الليبية، وتكشف بعض التصريحات للمسؤولين الرسميين عن الحاجة الى دعم جهود المصالحة وانهاء معاناة الشعب الليبي وتشكيل حكومة موحدة جديدة تعمل على تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

الخاتمة:

ختاما ومن خلال هذه الدراسة حول تداعيات الانقسام السياسي على السياسة الخارجية الليبية يمكن القول ان هذا الانقسام السياسي له تداعيات خطيرة وحادة على الدولة الليبية وسمعتها في المحافل والمؤتمرات الدولية من شأنه الاضرار بمصالح ليبيا الخارجية من خلال وجود وزيرين لوزارة الخارجية يمثلون ليبيا في الخارج ، وأن سياسة الدولة الليبية الخارجية في ظل هذه الوضعية من الانقسامات والتشظي تحتاج أن تراعي ضرورات تحقيق التوحيد والاندماج الوطني الليبي من أجل توحيد توجهات واتجاهات سياستها الخارجية ، والعمل على انهاء هذا الانقسام ومراعاة المصلحة العليا للدولة الليبية وانهاء كافة التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في الشأن الليبي ورفع كافة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الدولي في عام 2011 م على ليبيا ، ولا ننسى التدخلات الخارجية التي تلعب دورا بارزا في اطالة الازمة السياسية الليبية فضلا عن التنافس الإقليمي والدولي كل ذلك يعقد المشكلة الليبية ويصعب من عملية الحل السلمي للازمة الليبي .

في ظل المراحل الانتقالية، وانقسام مؤسسات السلطة السياسية بين البرلمان في شرق

البلاد وغربا حكومة الوحدة الوطنية، نتج عن هذا الانقسام السياسي فراغ سياسي وتعدد مراكز القوة وتشتت عسكري حيال ذلك ينبغي على منظمة الأمم المتحدة القيام بواجباتها نحو ليبيا وأن تضطلع بدور أكثر حضورا وفاعلية في مقاربتها للأزمة الليبية وهو ما يتطلب دعم ليبيا وتقريب وجهات النظر بين الأطراف الليبية على ايجاد حل سياسي سريع للقضية الليبية التي طال امدها.

التوصيات:

1. أهمية توحيد الجهود الليبية والدولية للمحافظة على العملية السياسية السلمية والاتفاق السياسي على اجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في أقرب الآجال.
2. تحمل كل الأطراف السياسية الليبية مسؤولية حفظ وحدة الدولة الليبية والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية، او جغرافية او قبلية او جهوية، لتجنب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق وحدة التراب الليبي.
3. توقف الاطراف الاقليمية والدولية عن دعم أطراف الأزمة الليبية بالسلاح والعتاد وسحب كافة القواعد والجنود الاجانب داخل الأراضي الليبية، والدفع باتجاه انجاح العملية السياسية من خلال انتخابات برلمانية ورئاسية تلبي طموحات الشعب الليبي.

المراجع:

1. عبد الحي، أحمد تهامي، ادارة المرحلة الانتقالية بين استراتيجيات الفاعلين وتحديات الواقع دراسة تقويمية لتجربة دول الربيع العربي، جامعة الاسكندرية، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 2 العد 4 يونيو 2007.
2. العرادي، عبدالرزاق، عملية فجر ليبيا: مقدماتها وسياقاتها صفحات من وقائع الثورة المضادة ، الدوحة : منشورات مركز الجزيرة للدراسات 2021 .
3. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (منشورات مكتبة النهضة،

القاهرة، 1998)

4 . خشيم، مصطفي عبدالله ، موسوعة علم العلاقات الدولية مفاهيم مختارة ، (منشورة الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، سرت ، 1996) .

5. سلحب، يحيى الضاوي، الطريق الى الجمهورية نظام سياسي لمجتمع سليم ، (منشورات مركز دعم القرار ، طرابلس، 2017) .

6. أبوجرادة ، أبوبكر خليفة ، صنع القرار في السياسة الخارجية الليبية 1969. 2023 ، منشورات مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية ، 2024 .

7. ابوزيد محمد امحمد ، الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، 2019 .

8. السحاتي، خالد خميس، مستقبل الأزمة الليبية في ظل ازدواجية السلطة، منشورات مركز المعلومات ودعم القرار، 29 يناير 2023.

9 . تقرير لجنة الخبراء المقدم للأمين العام للأمم المتحدة رقم 2015س128يوم 23فبراير 2020.

10. عبد الرحمن، وليد عيسى علي، أثر التدخل الخارجي على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، 2023.

11 . الغزاوي، حسين محمد حسين، الدبلوماسية الليبية وأثرها على تعزيز الأمن الوطني الليبي خلال (2011. 2020، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، 202